أثر مشكلة الاندماج على عملية التحول الديمقراطى

دراسة حالة لتمرد الطوارق فى النيجر

د. حمدى بشير محمد على *

يتفق العديد من المحللين السياسيين على وجود علاقة ارتباط قوية بين أزمة الإندماج الوطنى والواقع الاقتصادى والسياسى فى الدول الافريقية، بما يؤكد على أن التعددية الإثنية فى حد ذاتها ليست خطراً فى الدول التعددية ، وإنما تصبح مشكلة عندما تشعر جماعة ما بحرمانها من بعض المميزات التى تعتبر حقاً لها ، وتشعر باستبعادها وتهميشها سياسياً وإقتصادياً وإدارياً ، وبالتالى فالقضية الأهم هى إدراك مفهوم الجماعة للسيطرة السياسية ، فالصراعات الإثنية العنيفة غالباً هى نتيجة رؤية جماعة معينة بأن هناك جماعة ما تسيطر على الدولة ومؤسساتها ومواردها [2] .

ويرون أن التحول الديمقراطى بمعايير الديمقراطية الليبرالية الغربية يتطلب توافر ثلاثة شروط، وهى شروط لم تتوافر فى العديد من الدول الأفريقية ، أولها : الشرط الاقتصادى وهو حدوث نهضة صناعية تؤدى إلى تنمية اقتصادية وحدوث نهضة حضرية وتعليمية ، وثانيها : الشرط الاجتماعى وهو أن تؤدى التنمية الصناعية إلى تفاعل مختلف الجماعات بشكل يولد قيمة الولاء الوطنى المشترك ، وثالثها : الشرط السياسى وهو أن يحدث إجماع وطنى على توجه أيدلوجى يضفى على النظام الحاكم شرعيته ويجعل من الإنتماء الوطنى أمر حتمياً ، ولذلك ارتبطت أزمة الإندماج الوطنى بظهور الدولة الافريقية ، وكانت نتيجة ميراث استعمارى وتاريخى متراكم من التهميش الاقتصادى والسياسى ، و دعم للهيمنة السياسية لجماعة معينة على الجماعات الآخرى [2] .

وسوف تناقش هذه الورقة مشكلة الطوارق فى النيجر من خلال ثلاثة محاور رئيسية ، وهى أثر التعددية الاثنية على مشكلة الاندماج الوطنى ، أثر الصراع الدولى على الموارد تمرد الطوارق فى النيجر، أثر التحولات السياسية الاقليمية على تمرد الطوارق فى النيجر.

---

* **باحث سياسى مصرى – وعضو المكتب الفنى لوزير التجارة والصناعة المصرى.**

[2] د. إبراهيم أحمد نصر الدين : **الإندماج الوطنى فى أفريقيا نموذج نيجيريا** ، (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ،1997) ، ص ص 7-9

[2] أ.د . إبراهيم أحمد نصر الدين " : فى نقد العقل والممارسات الغربية : نحو رؤية جديدة لتنمية أفريقيا " ، **مجلة أفاق أفريقية** ،(القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الرابع ، العدد (١١٥) ، خريف ٢٠٠٣) ، ص ص 12 ، 13

أولاً– التعددية الاثنية وأثرها فى عملية الاندماج الوطنى:

وينقسم شعب النيجر الذى يبلغ تعداده حوالى 15 مليون نسمة إلى خمس جماعات رئيسية، وهى الهوسا والديجيرما(الزارما) والطوارق والفولانى والكانورى ، وتعتبر الهوسا (Haoussa) أكبر هذه الجماعات وتمثل حوالى (55.4%) ،تليها جماعة الديجيرما / الزارما(Djerma/ Zarma) ويشكلون (21%)، الطوارق (Touareg) ويشكلون (9.3%) ، الفولاني أو البولو (Peulh) ويشكلون (8.5%) ، والكانورى (Kanouri) ويمثلون (4.7%)،إلى جانب عدد من الجماعات الصغيرة مثل العرب (0.4%) ، والتوبو(Toubou) ويشكلون (0.4%) (جدول رقم 1).

جدول رقم (1)

نسبة الجماعات الإثنية فى حجم السكان

المنطقة	العرب	الديجرما Djerma	الديجيرمانتشيه Gourmantché	الهوسا Haussa	الكانورى Kanouri	الفولانى Peulh	الطوارق Touareg	التوبو Toubou	الأخرى
النسبة الإجمالية (%)	0.4	21	0.4	55.4	4.7	8.5	9.3	0.4	0.1
النسبة (%) حسب كل منطقة									
الأجاديز(**Agadez**)	2.1	5	0	24.4	4.7	2.2	60.1	1.3	0.2
الديفا (**Diffa**)	2.4	0.9	0	4.5	60.2	24.6	1	6.2	0.2
الدوسو (**Dosso**)	0.1	48.1	0.1	42.1	0.1	8.6	1	0	0
المارادى(**Maradi**)	0.1	0.4	0	87.8	0.2	8.3	3.1	0	0
التاهو(**Tahoua**)	0.7	0.8	0	78.2	0.2	2.5	17.5	0	0
التيلابرى(**Tillabéri**)	0.1	63.6	1.9	10.5	0.1	12.6	11.1	0	0.1
الذندر (**Zinder**)	0.2	0.5	0	68.6	13.1	9.4	7.5	0.7	0
نيامى(**Niamey**)	0.5	51.1	0.4	34.3	1.4	7.5	4.4	0.1	0.3

Source :Institut National de la Statistique : **INS Statistical Yearbook 2008 Edition** , (Niamey: Ministre de L' Economie et des Finances , Institut National de la Statistique , 2008) , p . 84

خريطة رقم (2)

الجماعات الإثنية الرئيسية

Source: Dominique – Christine Tremblay: L'Elite Politique au Niger: Sociologie des Members du Gouvernement (1957-1989), **M.A**. **Thesis**, (Canda: Universte Laval, Faculte Des Etudes Superieures, 1995), p.138

وتتركز جماعة الهوسا فى وسط جنوب البلاد من دجونتشى (Dogondouchi) حتى الزندر(Zinder)، وهم منظمون فى مجتمعات سياسية صغيرة ومن أشهر مدنهم الجوبير(Gobir)، كاتسينا (Katsina)، أدار (Adar)، تسوتسباكى (Tsotsebaki) وكونى (Konni) وأروا (Arewa)، بينما يتركز الديجيرما(الزارما) فى مجتمعات منفصلة على الضفة الغربية من نهر النيجر، أما الفولانى (البولو) فيعيشون فى معظم المناطق فى النيجر، أما الطوارق فيتركزون فى المناطق الصحراوية فى الشمال، ولديهم مجتمعات سياسية مركزية مثل الأيير (Air) وأدار(Adar) ودامارجو(Damargu)، بينما تتركز الغالبية من جماعة الكانورى فى أقصى الجنوب الشرقى حول بحيرة تشاد[1].

ويتضح من التحليل السياسى لمشكلة الطوارق فى النيجر أن التعددية الإثنية ليست مشكلة فى حد ذاتها ، وإنما تتأثر بدرجة أكبر بطبيعة النظام السياسى وممارسته للسلطة فقد أرتبطت مشكلة الطوارق بسياسة الاقصاء السياسى لجماعة الطوارق ، فعلى الرغم من تعدد الجماعات والثقافات واللغات فى المجتمع إلا أن العامل الدينى كان له أثره فى تحقيق درجة من التجانس الاجتماعى والثقافى بين هذه الجماعات ، حيث تبلغ نسبة المسلمين (98%)، والمسيحيين وأصحاب الديانات الآخرى (2%)، ويتركز المسيحيون الهوسا الذين تم تنصيرهم فى المارادى ونيامى ، أما أصحاب الديانات الآخرى فهم ليسوا من أهل النيجر بل هم مهاجرون من الدول الأفريقية المجاورة[2] .

وفى احدى الدراسات عن الماورى زارمافونز Zarmaphones Mawri وهى جماعة فرعية من جماعة الهوسا، ويطلق الديجيرما عليها الماورى Mawri، وجد أنهم يعتقدون أن أصولهم تعود إلى جماعة الكانورى قبل هجرتهم والعيش مع جماعة الزارما، لأن تعرضهم لهجمات جماعة الفولانى والطوارق جعلهم ينتقلون للإندماج والعيش مع الجماعات المجاورة ، غير أن الدراسة وجدت أنهم لا زالوا يحتفظون بتقاليد ومؤسسات جماعة الأروا (Arwa) من جماعة الهوسا، والمثال الآخر هو جماعة الديمجراما (Damagrama) ويقطنون البيرنى "Birni" وهم من جماعة الكانورى ، ولأنها كانت محاطة بدويلات الهوسا فقد تم تهويسهم ، كذلك جماعة الكورتلى Kurtely وينتمون إلى جماعة الفولانى فقد تحولت إلى جماعة تتحدث لغة الصنغى، وكذلك جماعة الأنجال " Inghall" وهى جماعة من الطوارق التى تجمع بين ثقافة ولغة التماشيك والصنغى، وهذا يدل على وجود درجة من الإندماج الاجتماعى بين الجماعات [3] .

وقد انتهت إحدى الدراسات لمجتمع الهوسا إلى أن ولاء المواطن يتجه أولاً إلى الدين حيث أجاب 88% بأولوية الدين، وأجاب 40% بالإنتماء للوطن ، وأجاب 33% بالإنتماء الإثنى ، بمعنى أن التقارب بين الجماعات يتأثر بالدين بدرجة أكبر من الإنتماء الإثنى، وأن هناك علاقة إيجابية بين الدين والتجانس الاجتماعى واستقرار النظام السياسى واستقرار عملية التحول إذا ما

---

(1) Jibrin Ibrahim :"Political Exclusion , Democratization and Dynamics of Ethnicity in Niger",**Africa Today**,(Bloomington :Indiana University Press ,Vol . 41 ,No . **3**, **3rd** Qtr , 1994),p .19

(2) William F.S Miles:"Shari'a as De-africanization: Evidence from Hausaland", **Africa Today**,(Bloomington:Indiana University Press,Vol.50,No.1,Spring- Summer,2003),p.55

(3) Jibrin Ibrahim, **op.cit**,,p.20

استطاع النظام الحاكم القدرة على إدارة التعددية واستغلال العوامل التى تزيد من التجانس والإندماج الاجتماعى ، وتجنب العوامل التى تثير الشعور بالتمييز وعدم المساواة مثل الإقصاء الإقتصادى والسياسى لإحدى الجماعات [1] .

وقد أثبتت العديد من تجارب التحول الديمقراطى أنه من الصعب تحقيق الاستقرار الديمقراطى فى ظل وجود حالة من عدم الإندماج الوطني فى المجتمع ، ولعل التطورات الراهنة فى جمهورية مالى منذ مارس 2012 تثير الكثير من المخاوف بشأن احتمالات إندلاع الحروب الأهلية [2]. لاسيما بعد أن فشلت الحكومات المتعاقبة على مدى عقدين فى السيطرة على تمرد الطوارق منذ أوائل عام 1992 فى وضع حل لمشكلة الطوارق، وتجاهل الاتفاقيات التى تم الاتفاق عليها استجابة لمطالب الطوارق الثقافية والإقتصادية والسياسية [3] .

فقد ظهر تمرد الطوارق فى أوائل القرن الماضى فى وجه الاستعمار الفرنسى ، وفقد الطوارق معظم هيمنتهم السياسية بعد احتلال فرنسا للمنطقة وإخمادها لتمرد الطوارق فى عام 1917 وفرضت عليهم سياسة حكم وتقسيم لمنع أى تعبئة جماهيرية ضدها ، وظهرت الانتفاضة فى منطقة الأيير بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما استرخت السيطرة الفرنسية فى منطقة الصحراء بسبب تركز القوات فى أوربا، وتأثرت بدور الحركة السنوسية فى ليبيا فى التعبئة ضد الاستعمار، وكانت البيئة الصحراوية للطوارق مناسبة للتعبير عن أيدلوجية التحرير، وقد ساعد الاختراق الأيدلوجى للحركة السنوسية من خلال تجارتها مع الطوارق فى ظهور المشاعر المناهضة للاستعمار الفرنسى وقد انتهجت فرنسا سياسة قمعية لإخماد تمرد الطوارق ، وانتهجت سياسة الأرض المحروقة والتدمير المنهجى للموارد الإقتصادية ، وقاموا بتدمير الواحات وأحرقوا المنازل وأرتكبوا العديد من المجازر ضد المدنيين ، وكانت فرنسا قلقة من دور الحركة السنوسية فى تعبئة الطوارق ضدها من خلال التقارب الدينى والإسلام المتشدد ، ولذلك حاولت السيطرة على المناطق البدوية وتنظيم الحكومة المحلية بما يضمن لها السيطرة الكاملة على منطقة الطوارق ، وشجعت الطوارق على الزراعة من أجل إبعادهم عن الإغراءات المرتبطة بالحرب [1].

وقد أدى استمرار شعور جماعة الطوارق بالتهميش الاقتصادى والسياسى فى ظل تزايد الاكتشافات التعدينية فى أراضيهم يساهم فى تنامى الشعور بالهوية الإثنية ، واعلاء الولاء الإثنى لديهم على الولاء الوطنى ، مما يساهم فى تفاقم أزمة الإندماج الوطنى

بشكل يؤدى إلى إنتكاسة عملية التحول الديمقراطى ، وبرزت مشكلة الطوارق بسبب شعور الطوارق أنفسهم بالحرمان الاقتصادى والسياسى، وشعورهم بالإنتماء لجماعة لها تاريخها النضالى فى الدفاع عن هويتها المشتركة منذ الاستعمار الفرنسى، وبالتالى

---

(1) William F.S.Miles and David A.Rochefort:"Nationalism Versus Ethnic Identity in Sub-Saharan Africa",**The American Political Science Review**,(Washington D.C:American Political Science Association Stable,Vol.85,No.2,Jun,1991),pp.394, 395

(2) Yvan Guichaoua:"Categories of Rebellions in Practice : The Movement des Nigériens pour la Justice in Northern Niger", **Mobilisation for Political Violence What do We Know?**, **A CRISE Workshop March 17–18**, **2009** , (Oxford : University of Oxford , CRISE Oxford Department of International Development , Centre for Research on Inequality, March 2009) , pp.7.8

(3) Chekou Kore Lawel: **La Rebellion Touareg au Niger** :**Raisons de Persistence et Tentatives de Solution**, (Paris :L'Harmattan, 2010),,pp.104,105

(1) أنظر المرجع التالى :-

Frédéric Deycard: Les Rebellions Touaregues du Niger: Combattants, Mobilisations et Culture Politique, **Ph.D Thesis**,(Bordeaux :Universite de Bordeaux , Institut d'etudes Politiques de Bordeaux, Ecole Doctorale de Science Politique de Bordeaux, janvier 2011),pp.126-139

فهذه المشكلة هى نتاج تراكم تاريخي لسياسة الاستبعاد السياسى والاقتصادى ، وهذا جعل الطوارق يطالبون منذ الاستقلال بنصيب عادل من الموارد ، بعد أن تدهورت أوضاعهم الإقتصادية نتيجة ظروف البيئة الصحراوية وموجات الجفاق المتكررة ، فضلاً عن مطالبهم بتطبيق لغة التامشيك فى مناهج القراءة والكتابة بمدارسهم ، بل يطالب بعضهم بدولة مستقلة لهم تشمل كامل أراضيهم التقليدية [2]. ومن ثم تشكلت الثقافة السياسية مالت إلى إتخاذ مواقف للهيمنة في الخطاب السياسي ، بشكل يدل على أن هناك شكلاً من أشكال الاستمرار "العاطفي" بين حركات المقاومة الحديثة والسابقة، حيث كانت قصص المقاومة الماضية مصدر إلهام لحركات التمرد الراهنة ، كالحديث عن المحاربين السابقين مثل مانو دياك ، كما أن التعبئة السياسية الإقليمية قد أثرت بلا شك فى دعم الحركات الانفصالية [3].

ومن ثم فإن ثقافة النضال هى التى أفرزت الحركات الانفصالية ، فظهرت حركة الطوارق من أجل تحرير منطقة الأيير والأزواد Front de Liberation de l'Air et l'Azaouad (FLAA) منذ أوائل عام 1992 ، ثم الحركة الثورية العسكرية من أجل تحرير شمال النيجر Armée Revolutionnaire de Liberation du Nord Niger (ARLN) فيما بعد ، ثم انضمام الحركات الانفصالية مع حركة الطوارق من أجل تحرير الأيير لتشكيل المنسقة للمقاومة المسلحة (CRA) Coordination de La Resistance Armée ، ثم ظهور الحركة النيجيرية من أجل العدالة (Nigerien's Movement for Justice (MNJ في فبراير 2007 ، والتى كثفت هجماتها العسكرية ضد المواقع العسكرية وممتلكات الدولة ، تعبيراً عن عدم الرضاء عن اتفاقية السلام لعام 1995 ، وطالبت بالحكم الذاتى وبتحقيق دمج أفضل للطوارق في الجيش وقوات الشرطة وقطاع التعدين ، غير أن العامل الأكثر تأثيراً فى قضية الطوارق هو اخفاقات النظم المتعاقبة فى الوصول إلى حل نهائى ، سواء من خلال استخدام الأدوات السلمية (المفاوضات) أو الأدوات القهرية (القمع العسكرى) ، فضلاً عن التدخلات الخارجية التى كانت تدعم أحد الأطراف المتحاربة فى مواجهة الآخر سواء كان ذلك من جانب بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر ، أو من جانب بعض القوى الدولية مثل فرنسا والصين .

---

(2) Jibrin Ibrahim ,**op**.**cit** , pp . 17

(3) Frédéric Deycard, **op**.**cit**, pp.419-427

ثانياً– الصراع الدولى على الموارد واثرها على تمرد الطوارق

كان للقوى الخارجية دور فى دعم تطلع الطوارق إلى إعلان دولتهم المستقلة التى ارتبطت تاريخياً بالوعود الفرنسية ، فقد وضعت فرنسا مشروع لتوحيد الأراضى الصحراوية التى تسيطر عليها ويعرف بالتنظيم المشترك لمنطقة الصحراء (OCRS) l'Organisation Commune des Régions Sahariennes وكان بمثابة وعد من فرنسا لإنشاء دولة مستقلة للطوارق ، كما كانت فكرة المشروع تقوم على أساس إنشاء كيان إقتصادى لتطوير المنطقة الصحراوية إقتصادياً واجتماعياً ، وهو فى حقيقة الأمر كان مشروع يشير إلى التطلعات الجيواستراتيجية المستقبلية لفرنسا عند منحها الاستقلال للدول الأفريقية ، ولم يكن القصد منه الاستجابة لتطلعات الطوارق ، وإنما السيطرة على الموارد، وقد حددت فرنسا حدود هذا المشروع ببتر أجزاء من الأراضى الصحراوية الجزائرية ومالى والنيجر ولكن هذا المشروع فشل بمنح فرنسا مستعمراتها السابقة الاستقلال ولم تفى بوعودها للطوارق[1]

وقد زاد تدخل القوى الخارجية فى الشئون الداخلية واستغلال الصراع الدائر بين الحكومة والمتمردين من أجل الضغط للحصول على أكبر قدر ممكن من الفرص الإقتصادية ، أما الحكومة والمتمردين فقد حاولوا استغلال هذا التنافس الدولى فى الاستعانة بالأطراف الخارجية للضغط للحصول على أفضل الشروط فى المفاوضات وتحقيق أكبر المكاسب السياسية ، علاوة على أن الحكومة ذاتها حاولت أن تستغل هذه المنافسة الدولية فى الحصول على أفضل الشروط من أجل بيع اليورانيوم والنفط، وواقع الأمر أن هذا التنافس الدولى المتزايد أصبح خطراً على وحدة الدولة ، فقد ، وقد أعلن بعض الطوارق على أحد المواقع الإلكترونية (http\\toumouja.blogspot.com) عن " جمهورية التامشيك " التى تضم معظم الأجزاء الشمالية من النيجر والشمال الشرقى من مالى والمناطق الجنوبية من الجزائر والجنوب الغربى من ليبيا ، حيث يرى الطوارق أن الحدود الحالية هى حدود من صنع الاستعمار ، وبما أن الظاهرة الاستعمارية قد اندثرت فيجب الإعتراف بحدود دولة الطوارق[1].

وقد أدت الإكتشافات التعدينية الجديدة إلى زيادة التنافس الدولى على اليورانيوم والبترول، واستغلت القوى الخارجية الصراع الدائر بين الحكومة والمتمردين من أجل الضغط على الحكومة للحصول على عقود استغلال هذه الموارد ، وبالتالى فقد أصبح شمال النيجر محط أنظار الشركات الأجنبية من فرنسا والصين وبريطانيا والهند وكندا واستراليا وجنوب أفريقيا ، و تصاعد التنافس الصينى – الفرنسى بعد زيادة الإكتشافات التعدينية والبترولية فى منطقة الأجاديز والتاهو . تجلى التنافس الصينى – الفرنسى على الموارد فى الزيارات الرسمية للمسئولين الفرنسيين ، مثل زيارة مدير الشركة الفرنسية فى فرنسا للنيجر ، وزيارة وزير التعاون الفرنسى جين ماريا بوكل Jean-Marie Bockel فى 4 أغسطس 2007 التى على أساسها ارتفعت أسعار شراء اليورانيوم فيما بعد، وكانت هذه الزيارات تمهيداً لتوقيع النيجر فى يناير 2008 مع مجموعة أريفا Areava الفرنسية على اتفاقية لاستثمار حوالى مليار يورو فى منجم (Imouararen) فى منطقة الطوارق ، وتنص على توزيع نسبة 66.65% من رأس المال لشركة أريفا، ونسبة 33.35% لحكومة النيجر ، وتوفير 1400 فرصة عمل أما الصين ، فقد قدمت استثماراتها لاستخراج اليورانيوم فى النيجر، مثل منجم يورانيوم أزليك Azelik ، الذى يتوقع أن تبلغ طاقته الإنتاجية حوالى 700 طن سنوياً ، وقد قام بنك أكسيم الصينى China's Exim Bank

---

(1) Frédéric Deycard , **op.cit**, pp.141-144

(1) Jeremy Keenan:"Uranium Goes Critical in Niger: Tuareg Rebellions Threaten Sahelian Conflagration",**Review of African Political Economy**,(London: Taylor &Francis, Ltd., No. 117, 2008),p.452

بتقديم قرض بقيمة 650 مليون يون (Yuan) لتمويل نسبة مشاركة النيجر (33%) فى تكلفة رأس مال إنشاء منجم Azelik بمعدل فائدة 1% وفترة سماح خمس سنوات، بينما يقدر حجم التمويل الفرنسى لمنجم إيموارين بحوالى 1.4 بليون يورو من شركة أريفا لتغطية كامل التكلفة الاستثمارية فى المنجم ، ويتوقع أن تتزايد الطاقة الإنتاجية لمنجم اليورانيوم فى أيموارين لحوالى خمسة الآف طن سنوياً بحلول عام 2016، وقامت الصين بتمويل حصة الدولة فى تكلفة رأس المال فى قطاع البترول ، وقامت بتقديم حوالى 100 مليون دولار لتمويل إنتاج البترول فى منطقة الزندر فى عام 2009 ، وتسعى الصين إلى أن تكون بديل اقتصادي لفرنسا لاستخراج اليورانيوم، وهى موجودة بالفعل في النيجر منذ سبعينيات القرن الماضى ، وعززت وجودها في الشركات وفى التنقيب على المعادن ، واستغلت ورقة المتمردين من أجل الضغط على الحكومة المركزية ، بينما وجد المتمردين فى الوجود الصينى ورقة ضغط فى المفاوضات مع الحكومة ، ولذلك حاولت حركة النيجر من أجل العدالة التأثير على الإنتاج للضغط على الحكومة والشركة من أجل توظيف العمالة المحلية[1].

وقد تزايد هذا التنافس الدولى مع تزايد الوجود الأمريكي فى النيجر منذ عام 2003 بعد تشكيل إدارة الرئيس الامريكى بوش جبهة الساحل الصحراوية فى إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب لمواجهة الحركة السلفية من أجل الدعوة والقتال فى منطقة الساحل ، حيث تعتبر جماعة الطوارق من بين الجماعات التى تشك واشنطن فى صلتها ببعض الجماعات الإرهابية والسلفية فى الجزائر، وقد اتهمت الولايات المتحدة جماعة الطوارق بارتباطها بتنظيمات إرهابية مثل الجماعة السلفية من أجل الدعوة والقتال ، وفى الواقع يجد الطوارق فى الوجود الأمريكى فى المنطقة فرصة لموازنة النفوذ الفرنسى، وهذا أدى إلى وجود اتصالات بين الطوارق والمسئولين الأمريكيين عبر السفارة الأمريكية فى نيامى فى عام 2010[2] .

وفى الوقت الذى ظلت فيه حكومة النيجر تستغل التنافس الصينى – الفرنسى كورقة ضغط في المفاوضات بين فرنسا وأريفا لرفع سعر اليورانيوم زادت الصين من مساعداتها للنيجر ومنحت النيجر فى عام 2006 الشركة الصينية (Sino Uranium) التابعة للشركة الصينية النووية تراخيص للتنقيب على اليورانيوم فى منطقة الأجاديز [3] ، ووجدت حكومة النيجر فى المساعدات الصينية فرصة فى تعزيز قدراتها فى إحتواء هجمات المتمردين على مواقع البترول واليورانيوم ، وأبدت الصين قلقها حيال التدخلات الغربية باسم الديمقراطية وحذرت من مخاطر تطبيق الأجندة الغربية للتحول الديمقراطى وشككت فى إمكانية تطبيق الديمقراطية التعددية فى الواقع الأفريقى ، واتهمت الدول الغربية بالسعى إلى استغلال ونهب موارد الدول الأفريقية ودعم الانقلابات العسكرية لحماية مصالحها ، وربطت بين الانقلابات العسكرية فى النيجر ومصالح فرنسا فى اليورانيوم ، والدعم الأمريكى للانقلابات فى غينيا من أجل البوكسيت ، وواقع الأمر أن هذه الاتهامات قد ارتبطت بالمنافسة الإقتصادية الصينية مع الدول الغربية على الموارد ، ومحاولتها استمالة الدول الأفريقية من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من كعكة الموارد والإكتشافات الجديدة ، فلم تختلف سياسة الصين تجاه الانقلابات العسكرية فى النيجر، حيث ألتزمت الصمت تجاه انقلاب فبراير 2010 [1] .

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر المرجعين التاليين :-

- Frédéric Deycard :"Le Niger entre Deux Feux : La Nouvelle Rébellion : Touarègue Face a Niamey",**Politique Africaine**,(Paris:KARTHALA éditions,n°108 - décembre 2007), pp.132 , 135 , Chekou Kore Lawel, **op**.**cit**, pp.99,100

- International Monetary Fund: **Niger** :**2011 Article Iv Consultation** ,(Washington ,D.C: International Monetary Fund , December 2011),p.7-13

[2] Roger Suso,**op**.**cit**, p .37

[3] Jeremy Keenan ,**op**.**cit** p.455

[1] Jonthan Holslag :"China and The Coups : Coping with Political Instability", **African Affaires**,(Oxford:Oxford University Press ,Vol. 110,Issue.440,May, 2011),pp.9.17

ثالثاً– التحولات السياسية الاقليمية واثرها على تمرد الطوارق:

كان للتحولات السياسية التي باتت عليها منطقة الساحل إثر ثورات الربيع العربي وسقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي اثارها السلبية على الاستقرار السياسى الداخلى فى البلدين وفى منطقة الساحل بعد ان تدفق آلاف المقاتلين من الطوارق مدججين بالأسلحة عائدين إلى النيجر ومالي ، وكان معظم من الذين استقطبهم القذافي مستخدماً إغراء المال والجنسية الليبية ليلحقهم بقواته المسلحة ، واستغل قضيتهم لتحقيق طموحاته التوسعية ،وقام بدعم بمختلف الوسائل، سواء من خلال التمويل ، أو تقديم الخدمات اللوجستية ، أو التدريب العسكري [2]، ولكن بمجرد سقوط النظام الليبي فروا من ليبيا عائدين إلى مناطقهم من أجل إحياء حلمهم في إقامة وطن لشعب الطوارق.

وقد أتاحت هذه الأوضاع فرصة للجزائر فى أن تلعب دور مؤثر فى المنطقة، فمنذ سقوط نظام القذافي لم تتوقف تحذيرات الجزائريين من خطر تدفق الأسلحة إلى المنطقة، وما يجعلها هي صاحبة الكلمة الفصل فيما سيحصل من تطورات على حدودها الجنوبية كونها من أكثر الدول المغاربية تسليحاً وجيشها بات صاحب خبرة طويلة في مواجهة الجماعات المسلحة إضافة إلى الارتباط الوثيق بين الجماعات التي تنشط على أراضيها والجماعات المسلحة التي وجدت في مالي ملاذاً آمناً، وبرغم دورها فى جهود التسوية السلمية من خلال الوساطة بين الحكومة والمتمردين، إلا أن هناك بعض المصادر التى أشارت إلى ضلوع أجهزة المخابرات الجزائرية فى دعم المتمردين الطوارق فى النيجر، مثل تجنيد السيد أبو بكر أج المبو الذى تعاون مع المخابرات الجزائرية وقام بتنفيذ الهجوم على منطقة ليفرون ، وترك الجيش النيجرى فى عام 2002 وهاجر إلى الجزائر ، وكانت له صلة قرابة بأعضاء فى الحكومة فى كل الجانبين ، وهو ما يشير إلى وجود مخطط لدى الجزائر للهيمنة السياسية فى منطقة الساحل ، ولهذا يرى بعض المحللين أن للجزائر مسعى للهيمنة على منطقة الساحل ، وتسعى إلى الريادة الإقليمية بلعب دور صانع السلام فى المنطقة ، وأن تلعب دور الوكيل والحليف الرئيسى للولايات المتحدة فى الحرب على الإرهاب فى منطقة الساحل [1] .

وإذا كان بعض قادة المنطقة مثل الرئيس النيجرى محمدو إيسوفو قد ربطوا التطورات الجارية فى مالى بعلاقة الطوارق بتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب العربى، وتحذير المجتمع الدولى من تحول مالى إلى أفغانستان جديدة ، فإن بعض المحللين السياسيين قد حاولوا تصوير الوضع فى منطقة الساحل بأنه شبيه للوضع فى أفغانستان ، فإذا كانت الطبيعة قد جعلت من أفغانستان بلداً حبيساً في جنوب شرقي آسيا لا منفذ له على البحر فهي أيضا قد فعلت الأمر ذاته في مالي والنيجر التي لا ترى حدودهما المحيط الأطلسي، وإذا كانت جبال أفغانستان قد شكلت التضاريس الأهم في هذا البلد فإن الصحراء الممتدة بلا حدود والهضاب الجرداء هي السمة المميزة لتضاريس مالي والنيجر وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان السيطرة على تحركات الجماعات المسلحة وتجارة المخدرات ، وبالتالى فثمة الكثير من الوقائع والمعطيات التي تدفع للفزع مما يجري في دول الساحل الأفريقي، و تؤشر بما لا شك فيه عن تحول دراماتيكي من شأنه أن يعيد أوراق الحرب العالمية على الإرهاب ، وخاصة مع تزايد إحتمالات وصول هذه الجماعات إلى اليورانيوم الموجود فى النيجر ، بالإضافة إلى أن

---

(2) Frédéric Deycard : Les Rebellions Touaregues du Niger.....,**op.cit** ,p.170

(1) Jeremy Keenan, **op.cit**,pp.458,459

العديد من التنظيمات الإرهابية تحاول أن تجد لها ملاذاً أمناً وسط جماعات الطوارق فى مالى والنيجر وموريتانيا وتشجيعهم على التمرد على الحكومات المركزية ، وهى تستهدف مهاجمة المصالح الأجنبية لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة فى المنطقة [2] .

ومن ثم يتوقع أن يكون سقوط نظام القذافى فى ليبيا داعماً لزيادة نشاط تنظيم القاعدة فى المنطقة ، بعد تسريب العديد من الأسلحة فى المنطقة التى يتوقع أن تصل إلى الجماعات الإرهابية مما يهدد استقرار المنطقة ككل ، كما إن إحتمالات عدم الاستقرار فى ليبيا سوف يؤدى إلى عدم الاستقرار فى الجزائر ومالى وتشاد وشمال نيجيريا ، وحتى فى دول أوربا التى تطل على البحر المتوسط.

ولاشك أن هذه التحولات تثير انطباعاً بعدم اليقين بشأن المخاطر المحتملة فى المستقبل، ومن بينها احتمالية الانقلابات والانقلابات المضادة التى ترتبط بالصراعات الإثنية، ولذلك فإن عدم الوصول إلى حل لمشكلة الطوارق فى العديد من دول الجوار سوف يمثل تهديداً لعملية الاستقرار فى النيجر ، فمشكلة الطوارق فى النيجر ليست مشكلة داخلية فحسب ولكنها أيضاً مشكلة إقليمية ، ويمكن القول أن الجهود المبذولة من جانب الحكومات لا زالت متواضعة بسبب الرغبة فى الاستئثار بالسلطة ونهب موارد الدولة ، وهو ما يوجد جواً من عدم الاستقرار السياسى فى المنطقة ، ومن ناحية آخرى ، فإن إعلان دولة جنوب السودان بعد انفصالها عن السودان منذ عام 2011 يتوقع أن يزيد من إحتمالات تصاعد الحركات الانفصالية فى العديد من الدول الأفريقية ، ومنها مطالب الطوارق الانفصالية فى مالى والنيجر ، خاصة أن الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار الغربى لم تراعى التوازنات الإثنية بين الجماعات .

والخلاصة ، إن تحليل الواقع الاقتصادى والاجتماعى يشير إلى أن النيجر لا زالت فى طريقها للتحول من مجتمع قبلى إلى مجتمع غير قبلى ، ولا زالت بعض الجماعات تشعر بالتهميش وتفتقد إلى الشعور بالهوية الوطنية والمواطنة، ولم تصل النيجر إلى مرحلة النضج الإقتصادى والمجتمعى ، حيث ترتفع معدلات الفقر والمجاعة والأمية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى وتتسع الفجوة بين الطبقات ، فلا زالت الثروة تتركز فى يد الطبقة البرجوازية من التجار من الهوسا والزارما، ولا زالت هاتين الجماعتين تستأثر بمعظم الوظائف الحكومية والمناصب الوزارية ، بينما نجد أن غالبية السكان (60%) لا زالوا يرزحون تحت خط الفقر، وهناك مئات الآلاف يتعرضون لخطر المجاعة والموت سنوياً بسبب نقص الغذاء الذى يرتبط بالإنتاج الزراعى وتغيرات المناخ ، بالرغم مما تمتلكه النيجر من الثروات الطبيعية ، ولازال الفساد السياسى يتفشى فى معظم أجهزة الدولة بنهب مواردها، فى الوقت الذى لا يجد فيه غالبية السكان ما يكفى قوت يومهم ، وهو ما يؤدى إلى العديد من الانقسامات والتصدعات المجتمعية بين الجماعات ، برغم أن النيجر تمتلك العديد من الفرص الاقتصادية التى يمكن أن تساعدها فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل ، لأن التحدى الذى يواجه أى نظام سياسى يرتبط بقدرته على إدارة الصراع المجتمعى وتسويته بطريقة سلمية ، حيث يمكن السيطرة على الصراع ، سواء كان صراعاً طبقياً أو إثنياً، من خلال توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، وهذا يرتبط بقدرة النظام الاستخراجية والتوزيعية، وحتى الآن عجزت معظم الحكومات المتعاقبة فى النيجر فى تحقيق العدالة التوزيعية والاجتماعية.

كما أن التحديات الدولية والإقليمية الراهنة التى ترتبط بعدم الاستقرار السياسى عقب الثورات العربية، والتهديدات القائمة بانتقالها إلى الدول المجاورة ، وانفصال دولة جنوب السودان، يتوقع أن يدعم المطالب الانفصالية لجماعة الطوارق فى النيجر، علاوة على أن التهديدات الأمنية التى ترتبط بالعلاقات القائمة منذ أعوام بين الطوارق والجماعات الجهادية المنضوية في تنظيم "القاعدة للمغرب الإسلامي"، التى تسعى إلى إقامة إمارة إسلامية فى منطقة الساحل والمغرب العربى، سوف يدفع القوى الغربية للتدخل عسكرياً بصفة مباشرة مثلما فعلت في أفغانستان، لمواجهة تنظيم القاعدة ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال عملية عسكرية تشارك فيها القوى الإقليمية ، أو أن تؤيد قيام المؤسسة العسكرية بالإطاحة بنظم الحكم إذا فشلت فى السيطرة على الأوضاع، وهو ما يعنى انتكاسة عملية التحول الديمقراطى.

---

[2] Ricardo Rene Laremont:"Al Qaeda in The Islamic Maghreb: Terrorism and Counterrorism in The Sahel",**African Security**,(London: Taylor& Francis Group.LLC,2011),p.245

ومن ثم تعتبر القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة وفرنسا هى المستفيد الأول من حالة عدم الاستقرار السياسى فى منطقة الساحل ، حيث تمثل هذه الأوضاع فرصة وغطاءاً لشرعية الوجود العسكرى الأمريكى والفرنسي فى المنطقة بحجة محاربة التنظيمات الإرهابية ، التى تتهم جماعة الطوارق بحمايتها ، حيث تظل الدوافع الأمنية هى السبب المعلن للتدخل ، أما السعى للحصول على الموارد فهو السبب الخفى والحقيقى للتدخل ، ولاشك أن هذا التنافس الدولى من أجل الموارد قد أدى إلى إندلا ع العديد من الحروب الأهلية والإقليمية والانقلابات العسكرية فى أفريقيا ، وليس من المستبعد أن يتكرر هذا السيناريو فى النيجر ، وهو الأمر الذى سوف يؤدى إلى انهيار عملية التحول الديمقراطى .

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية :

[1]- د. إبراهيم أحمد نصر الدين : **الإندماج الوطنى فى أفريقيا نموذج نيجيريا** ، (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ،1997) .

[2]- أ.د . إبراهيم أحمد نصر الدين " : فى نقد العقل والممارسات الغربية : نحو رؤية جديدة لتنمية أفريقيا " ، **مجلة أفاق أفريقية** ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الرابع ، العدد (١١٥) ، خريف ٢٠٠٣) .

ثانياً: مراجع باللغة الاجنبية :

Books:

1. Lawel ,Chekou Kore: **La Rebellion Touareg au Niger** :**Raisons de Persistence et Tentatives de Solution**, (Paris :L'Harmattan, 2010).

Theses:

1. Deycard ,Frédéric: Les Rebellions Touaregues du Niger: Combattants, Mobilisations et Culture Politique, **Ph.D Thesis**,(Bordeaux :Universite de Bordeaux , Institut d'etudes Politiques de Bordeaux, Ecole Doctorale de Science Politique de Bordeaux, janvier 2011).

Articles:

1. Deycard ,Frédéric :"Le Niger entre Deux Feux : La Nouvelle Rébellion : Touarègue Face a Niamey",**Politique Africaine**,(Paris:KARTHALA éditions,n°108 – décembre 2007).
2. Ibrahim ,Jibrin :"Political Exclusion , Democratization and Dynamics of Ethnicity in Niger",**Africa Today**,(Bloomington :Indiana University Press ,Vol . 41 ,No . **3**, **3rd** Qtr , 1994).
3. International Monetary Fund: **Niger** :**2011 Article Iv Consultation** ,(Washington ,D.C: International Monetary Fund , December 2011).

4. Holslag ,Jonthan :"China and The Coups : Coping with Political Instability", **African Affaires**,(Oxford:Oxford University Press ,Vol. 110,Issue.440,May, 2011).
5. F.S Miles ,William:"Shari'a as De-africanization: Evidence from Hausaland", **Africa Today**,(Bloomington:Indiana University Press,Vol.50,No.1,Spring-Summer,2003).

6. ___ and A.Rochefort ,David:"Nationalism Versus Ethnic Identity in Sub-Saharan Africa",**The American Political Science Review**,(Washington D.C:American Political Science Association Stable,Vol.85,No.2,Jun,1991).
7.
8. Guichaoua ,Yvan:"Categories of Rebellions in Practice : The Movement des Nigériens pour la Justice in Northern Niger", **Mobilisation for Political Violence What do We Know?**, **A CRISE Workshop March 17–18**, **2009** , (Oxford : University of Oxford , CRISE Oxford Department of International Development , Centre for Research on Inequality, March 2009).

9. Keenan ,Jeremy:"Uranium Goes Critical in Niger: Tuareg Rebellions Threaten Sahelian Conflagration",**Review of African Political Economy**,(London: Taylor &Francis, Ltd., No. 117, 2008).

10. Laremont ,Ricardo Rene:"Al Qaeda in The Islamic Maghreb: Terrorism and Counterrorism in The Sahel",**African Security**,(London: Taylor& Francis Group.LLC,2011).